الصيفي يدعو لمقاطعة «قسم الحكومة»

دعا النائب الصيفي الصيفي النواب الـ38 المؤيدين للاستجواب السابق لرئيس مجلس الوزراء إلى مقاطعة قسم الحكومة وإسقاطها وإجبارها على الرحيل "غير المأسوف عليه"، وعدم منحها الشرعية الدستورية لعجزها ولما رأينا من تخبطات شهدها الجميع.

بعد إبطال المحكمة عضوية بدر الداهوم في مجلس الأمة

مطالبات نيابية بتعديل قانون «الدستورية»

- الداهوم: اتقوا الله في الكويت
- العازمي: سأتبنى استجواب الداهوم مع المطير لرئيس مجلس الوزراء
- الحجرف: سنعيد الأمر إلى ما قبل عام 1973 ويرجع هذا الاختصاص الأصيل إلى مجلس الأمة
- المطيري: لن نصبر على هذا الأمر وسوف نحاسبكم
- العرو: سندعم مقترح الصقعبي بسحب «تفويض الدستورية»
- مطيع: تأييد كل القوانين الداعمة للحق والإصلاح
- الخليفة: كل الخيارات قائمة ومفتوحة

د. بدر الداهوم

د.صالح المطيري

مرزوق الخليفة

أحمد المطيع

رياض عواد

قضت المحكمة الدستورية امس ببطلان إعلان فوز النائب د. بدر الداهوم في انتخابات مجلس الأمة التي أجريت يوم 5 ديسمبر 2020 في الدائرة الخامسة.

واشتمل حكم المحكمة على عدم صحة عضوية الداهوم في مجلس الأمة مع ما يترتب على ذلك من آثار أولها إعادة الانتخاب مجددا في الدائرة الخامسة لشغل المقعد الانتخابي الذي حصل عليه.

وأرجعت هيئة المحكمة التي عقدت برئاسة المستشار محمد بن ناجي، حكمها إلى أن المادة الثالثة من القانون رقم 27 لسنة 2016 «قانون حرمان المسيء» قد نصت على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وقد نشر هذا القانون في الكويت اليوم بالعدد 1294 الصادر في 29 يونيو 2016.

وأضافت أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول «بدر الداهوم» قد تمت إدانته في تاريخ 8 يونيو 2014 بحكم بات من محكمة التمييز في جريمة المساس بالذات الأميرية والطعن علنا في حقوق الأمير وسلطته.

وتابعت أن هذه الإدانة في حد ذاتها تستتبع لزوما تجريده من ممارسة حق الانتخاب بقوة القانون، ومن حق الترشيح تبعا لذلك من تاريخ نفاذ القانون المشار إليه في 29 يونيو 2016، والذي صدر قبل انتهاء مدة وقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية في حقه بالجريمة سالفة البيان.

وأفادت بأنه متى ثبت أن المذكور قد تخلف في شأنه شرط جوهري من الشروط اللازم توافرها في عضو مجلس الأمة طبقا للدستور والقانون منذ هذا التاريخ، وكانت إرادة الناخبين قد وردت على محل معدوم غير صالح للاقتراع عليه، لا يولد أثرا، أو يكسبه مركزا يعتد به.

وأكملت المحكمة أن إعلان النتيجة بفوز الداهوم في الانتخابات بالدائرة الخامسة قد شابه عيب جسيم لا ينشئ لصاحبه حقا، ويضحى هو والعدم سواء بعد أن ثبتت عدم سلامة إجراءات عملية الانتخاب.

وأشارت إلى أن عدم صحة إسباغ صفة العضوية على الداهوم تغليبا لحكم الدستور، ومن ثم فقد حق القضاء ببطلان انتخابه في الدائرة الخامسة وبعدم صحة عضويته، وإعادة الانتخاب مجددا في هذه الدائرة لشغل مقعده الانتخابي.

ردود أفعال النواب

وعقب صدور حكم المحكمة الدستورية القاضي بإبطال عضويته في مجلس الأمة، وجه بدر الداهوم رسالة إلى الشعب الكويتي بكل مكوناته داعيا إياهم الى حسن الاختيار وتجنب أهل المصالح، قائلا " اتقوا الله في الكويت وقفوا مع الصالحين لانتشالها من فساد المتنفذين لأن أصحاب المصالح سيدمرونها.

احترام السلطات

من جهة أخرى أكد النائب د. صالح المطيري احترامه جميع السلطات الموجودة في الدولة وتقديره لصلاحياتها، مشيرا إلى أن «التداخل ما بين السطات مرفوض بشكل قاطع» .

واعتبر المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن تعديل قانون المحكمة الدستورية، وإعادة النظر في تشكيلها وصلاحياتها، أصبح أمرا ضروريا».

وأكد المطيري إيمانه بأن «ما حصل اليوم لا يمت للعمل السياسي الديمقراطي في الكويت بتاتا وإنما ما يحصل هو بسبب ترسيخ قانون المسيء» معتبرا أنه «قانون مسيء في حد ذاته» .

وقال « صوت الحق يعلى ولا يعلى عليه ، وعندما يذهب داهوم أو مسلم أو فيصل أو سين من الناس ، فإن هناك رجالا عاهدوا الله وسوف يبرون بما عاهدوا عليه وسوف يكونون سدا منيعا لحماية الأمة».

واعتبر المطيري أن «النهج الداعم لمد يد التعاون للحكومة قد تأثر بسبب النهج الحكومي»، مضيفا « لن نصبر على هذا الأمر وسوف نحاسبكم ولن نتوانى بعد الجلسة الأولى وخلالها أن نقدم يد المحاسبة قبل يد التعاون حتى نيل جميع الحقوق

دعم مقترح الصقعبي

وأكد النائب مبارك العرو انه سيدعم مقترح النائب عبد العزيز الصقعبي بسحب التفويض الممنوح للمحكمة الدستورية فيما يخص صحة العضوية من عدمها ليعود هذا التفويض إلى مجلس الأمة .

وأضاف في تصريح صحافي نحترم السلطة القضائية وأحكامها ، وكنا نتمنى عدم تطبيق القوانين بأثر رجعي، مشيرا إلى انه سبق له أن تقدم باقتراح إعادة تشكيل المحكمة الدستورية.

وقال ان كان الداهوم نائبا قبل الحكم فاليوم هو منهج سياسي يحتذى به لكل من يحارب الفساد والمفسدين في هذا البلد .

دعم استجواب الخالد

من جهة أخرى أكد النائب د.أحمد مطيع العازمي تأييده كل القوانين الداعمة للحق والمؤيدة للإصلاح، معلنا من جهة أخرى دعمه الكامل للاستجواب المقدم لسمو رئيس الوزراء.

وقال مطيع في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة « سأعمل على إقرار كل الاقتراحات المتعلقة بتعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية، وإقرار قانون مخاصمة القضاء».

وأضاف «أعلن دعمي الكامل للاستجواب المقدم من النائب محمد المطير إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والذي سيتبناه النائب حمدان العازمي نيابة عن الداهوم» مؤكدا أنه سيتحدث مؤيدا للاستجواب، مشددا على أنه «سيكون من أول المدافعين عن المواطنين».

وبين عدم اعتراضه على حكم المحكمة الدستورية بشأن إبطال عضوية الداهوم قائلا «نحترم القضاء ونقول الحمد لله على كل حال، ونؤكد أن كل نائب شريف سيسلك نفس النهج الإصلاحي الذي اتبعه الأخ الداهوم الذي نقول له إن الكويت كلها حزينة اليوم

تعديل قانون الدستورية

من جهة أخرى قال النائب عبدالعزيز الصقعبي»كنت قد تقدمت بمقترح تعديل قانون المحكمة الدستورية بإلغاء تفويض النظر في صحة العضوية وإعادة الاختصاص لصاحب الحق الأصيل! وسأتقدم اليوم بطلب استعجال القانون وأدعو النواب للتوقيع عليه حفاظاً على مبدأ دستوري راسخ وهو الفصل بين السلطات الذي أصبح ضروريا».

بدوره، قال النائب مبارك الحجرف: «سوف نعيد هذا الأمر إلى ما قبل عام 1973 ويرجع هذا الاختصاص الأصيل إلى مجلس الأمة».

من جانبه، أعلن النائب حمدان العازمي «سأتبنى استجواب الداهوم مع محمد المطير (لرئيس مجلس الوزراء) ونعدل قوانين المحكمة الدستورية».

من جانب آخر، أكد النائب مرزوق الخليفة بعد قرار المحكمة الدستورية امس أن «كل الخيارات قائمة ومفتوحة»، مشيرا الى أننا «سنتداعى لعقد اجتماع طارئ مع النواب بعد قليل لاتخاذ ما يلزم من موقف سياسي يتلاءم مع هذا الوضع الذي وصلنا إليه حفاظاً على كيان الدولة القانوني والدستوري».

وأعلن النائب أحمد مطيع دعمه الكامل والتحدث مؤيدا لاستجواب رئيس مجلس الوزراء المقدم من النائبين محمد المطير وحمدان العازمي (بعد تبنيه الاستجواب)، مضيفا: «سنقوم بتعديل قانون المحكمة الدستورية وإقرار قانون مخاصمة القضاء».

5 نواب يقترحون استقطاع 10 % من أرباح صندوق التنمية لصالح بنك الائتمان

أعلن 5 نواب عن تقدمهم تقدم باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (25) لسنة 1974 ، بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به به كل من النواب فايز الجمهور، د. أحمد مطيع، مبارك العرو، د. عبدالعزيز الصقعبي، ود. صالح المطيري، باستقطاع 10 % من الأرباح السنوية الصافية للصندوق الكويتي، وتحويلها إلى بنك الائتمان الكويتي ابتداءاً من السنة المالية 2021 / 2022 .

ونص الاقتراح على ما يلي:

(المادة الأولى): تضاف فقرة أخيرة إلى المادة الثالثة مكرر من القانون رقم (25) لسنة 1974 المعدل المشار إليه نصها الآتي :

مادة (3) مكرر فقرة أخيرة :

" كما تقتطع سنوياً نسبة عشرة في المائة (10 %) من تلك الأرباح إبتداءاً من السنة المالية 2021 / 2022 تحول إلى بنك الائتمان الكويتي دعماً له لتمكينه من منح القروض الإسكانية ".

(المادة الثانية): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: لا جرم أن أهمية دور بنك الائتمان الكويتي تتزايد مع تصدر القضية الإسكانية في الكويت أولويات المواطنين ، وإعتبار هذه القضية ذات أهمية قصوى ، حيث يُعتبر البنك جهة الاختصاص لتمويل المواطنين ، إذ يقدم القروض العقارية دون أى فوائد .

وتبلغ قيمة القرض الذى يقدمه (70) ألف ديناراً يزاد عن ذلك إذا توافرت ظروف مُعينة نص عليها القانون فضلاً عن تقديم قروض أخرى متعلقة بالشأن الإسكانى كالتوسعة والترميم الذى تصل قيمته إلى (35) ألف دينار.

ولا يقتصر دور البنك على القروض العقارية والإسكانية بل يستطيل دوره إلى تقديم قروض اجتماعية منها قرض المرأة الكويتية للحصول على قرض تصل قيمته إلى (70) ألف دينار كويتي وفقاً لشروط محددة .

ويواجه بنك الائتمان تحديات وصعوبات عدة فيها تزايد الطلب على القروض الإسكانية وبصفة خاصة في الفترة المقبلة التى سيزيد فيها توزيع القسائم السكنية في الكويت وفقاً للبرنامج الزمنى الذى تضعه المؤسسة العامة للرعاية السكنية .

وإزاء تعاظم أعداد القسائم المزمع توزيعها مُستقبلاً كان يتعين على البنك البحث عن مصادر إضافية لتنويع موارده وتمويلاته تجعله يصمد أمام طوفان الطلبات التى يجابهها ، وفى هذا الشأن تم تقديم العديد من المقترحات لتنمية موارد البنك وبحوث ودراسات لتطوير عمله.

وقد ثبت من واقع دور البنك أن زيادة موارده تؤدى حتماً إلى الإسراع في حل المشكلة الإسكانية بحصول أعداد كبيرة من المستحقين للرعاية السكنية – الذين ينتظرون حلول دورهم – في الحصول على القروض الإسكانية ، مما مؤداه حل تلك المشكلة لقطاع أكبر من المواطنين وتقصير المدة التي يحصل فيها هؤلاء على بدل الإيجار وإستخدام المقتصد منه في حل المشاكل السكنية لآخرين بتقصير فترة إنتظارهم للحصول على البديل السكنى.

لذا فقد رؤي أن من ضمن الحلول المطروحة التى تؤدى إلى زيادة موارد بنك الائتمان الكويتى أن تستقطع نسبة 10 % من الأرباح السنوية الصافية للصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية إبتداءاً من السنة المالية 2021 / 2022 تحول إلى بنك الائتمان الكويتي ، بإعتبار أن دعم مشروعات الرعاية السكنية يدخل ضمن أغراض ذلك الصندوق

فارس العتيبي يسأل وزير الصحة عن المخزون الطبي

وجه النائب فارس العتيبي سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، حول المخزون الطبي من الأدوية والمستلزمات الطبية.

ونص السؤال على ما يلي:يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– كشف بالمخزون الطبي من الأدوية والمستلزمات الطبية مبينا فيه المخزون الحالي ومعدلات الاستهلاك السنوية لكل صنف، وما الإجراءات المتخذة لضمان توافر مخزون استراتيجي في ظل جائحة كورونا المستجد؟

2– كشف بكافة الأنظمة الآلية المستخدمة لإدارة المستودعات الطبية المخزون الطبي، ومن الجهة الموردة لتلك الأنظمة؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من الاتفاقية وكل ما يتعلق بإجراءات الترسية والتعاقد مع الجهة المزودة للنظام الآلي

الشاهين يقترح افتتاح مركز صحي في جزيرة فيلكا

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة بافتتاح مركز صحي في جزيرة (فيلكا). ونص الاقتراح على ما يلي: يرتاد الكثير من المواطنين جزيرة «فيلكا» للتنزه أو صيد الأسماك او زيارة ممتلكاتهم العقارية القائمة أو غيرها من أسباب.

ومع إغلاق المركز الصحي لوزارة الصحة، ثم إغلاق العيادة الصحية التابعة للجيش الكويتي، أصبحت جزيرة «فيلكا» خالية من أي نوع من الرعايا الصحية، ولخدمة مرتادي الجزيرة والعاملين فيها.

لذا فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي:»افتتاح مركز صحي في جزيرة (فيلكا) بأسرع وقت

جمعية ضاحية عبدالله المبارك التعاونية

اعلان فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ٢٠٢٠/٢٠٢١

بناءً على القرار الوزاري رقم (١٦٦/ ت) لسنة ٢٠١٣ بشأن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات التعاونية تعلن جمعية ضاحية عبدالله المبارك التعاونية

أولًا: فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١

إعتباراً من يوم الأثنين الموافق ٢٠٢١/٣/١٥ ولمدة عشر أيام عمل رسمي تنتهي بنهاية دوام يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٣/٢٨ وذلك لانتخاب عدد (٤) أعضاء لمجلس الإدارة بدلًا من الأعضاء المنتهية عضويتهم بالقرعة .

وذلك وفقاً للشروط التالية :

١ - أن يكون المرشح قد مضى على عضويته في الجمعية سنة ميلاديةً على الأقل بتاريخ أنتهاء السنة المالية ٢٠٢٠/١٠/٣١ .

٢ - أن يكون المرشح بالغاً من العمر (٣٠) عاماً (ثلاثون سنة ميلادية كاملة أو أكثر) تاريخ أنتهاء السنة المالية٢٠٢٠/١٠/٣١ .

٣ -أن يكون المرشح حاصلًا على مؤهل دراسي لا يقل عن شهادة دبلوم سنتين بعد الثانوية العامة مع وجوب تصديق الشهادة من قبل الجهات المختصة في دولة الكويت في حال الحصول علي الشهادة من الخارج .

٤ - ألا يكون المرشح قد صدر عليه حكم بجنايه أو جنحه مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن رد إليه اعتباره .

المستندات المطلوبة للترشيح :

١ - البطاقة المدنية الأصلية وصورة عنها .

٢ - عدد (٣) صورة شخصية .

٣ - إذن بالموافقة من جهة العمل للعسكريين و إدارة الخبراء للعاملين في وزارة العدل .

٤ - الشهادة الدراسية الأصليه وصورة عنها .

٥ - شهادة حديثة صادرة من التأمينات الإجتماعية (للمتقدمين) .

أوقات الدوام الرسمي لإدارة الجمعية من (الأحد إلى الخميس) ومن الساعة (٨ ص : ٣ م)

والله ولي التوفيق ،،، **مجلس الإدارة**